

المشهد السياسي

التيار: ثورة شعبية ضد الستين والتمديد

يبدو ان رئيس الجمهورية العماد ميشال عون لن يسمح بتسديد ضربة إلى عهده في بدايته، تتهمك بإبقاء قانون الستين خياراً وحيداً لإجراء الانتخابات النيابية، فقرر المبادرة إلى الهجوم. واولى بوادر ذلك، البيان الذي أصدره المكتب السياسي للتيار الوطني الحر، مهدداً بـ«ثورة شعبية» لمواجهة «الستين» ومحاولة التمديد للمجلس النيابي



التيار: إقرار قانون جديد وإجراء الانتخابات في موعدها استكمال لمسار انتخاب عون وتأييف الحكومة (هينم الموسوي)

هل ما عجزت القوى السياسية عن الاتفاق عليه في 7 سنوات ستكون قادرة على إنجازه في غضون 7 أسابيع؟ في المنطق، الجواب هو بالنفي. لكن يبدو أن بعض القوى السياسية مصمّم على إنجاز تغيير ما في قانون الانتخابات، وقرر مواجهة الحملة التي يشنها النائب وليد جنبلاط، نيابة عن نفسه وعن آخرين، لتثبيت قانون الستين خياراً وحيداً. وفي هذا الإطار، رفع التيار الوطني الحر مستوى التحدي أمس، إذ هدد بقيادة «ثورة شعبية». وصدر هذا الموقف بعد اجتماع المكتب السياسي للتيار، برئاسة الوزير جبران باسيل، مؤكداً أن «عدم إقرار قانون جديد للانتخاب يُؤمّن صحة التمثيل وعدالته سيعوق كل الحياة السياسية



الجميل: سنقف إلى جانب رئيس الجمهورية في أي خطوة تهدف إلى إقرار قانون انتخابي جديد

في البلد، لأنه عنوان الاستقرار السياسي والمدخل الأساس لبناء الدولة». ورأى المجتمعون أن إقرار قانون جديد وإجراء الانتخابات في موعدها «استكمال للمسار الميثاقى الإيجابي الذي بدأ مع انتخاب الرئيس العماد ميشال عون وتتابع مع حكومة الوحدة الوطنية برئاسة دولة الرئيس سعد الحريري»، و«التمادي في التأخير يعني وقف هذا المسار الميثاقى، وهو ما لن يقبل به التيار، وسيواجه بما له من قوة سياسية وشعبية». ورأى المكتب السياسي للتيار أن إبقاء قانون «الستين» هذا الأمر سيولد رفضاً وثورة شعبية مبكرة، و«التيار» سيكون من أول روادها. بيان المكتب السياسي للتيار يبدو ناطقاً بما يعجز



يمكن التعويل عليه لإنتاج قانون انتخابي جديد. وفي إطار الضغط لإقرار قانون جديد للانتخابات، برز أمس موقف رئيس حزب الكتائب، النائب سامي الجميل، الذي قال إن «قانون الستين لا يكزس المحادل الانتخابية فقط، بل يضرب صحة التمثيل المسيحي وقدرة كل الإصلاحيين والقوى

وتعليقاً على بيان التيار، اكتفت مصادر رفيعة المستوى في تيار المستقبل بالقول: «هذا حقهم، لكن في وجه من سيثورون؟». وفيما كان قانون الانتخاب مدار بحث في جولة الحوار بين المستقبل وحزب الله برعاية الرئيس نبيه بري، قالت مصادر المتحاورين إنهم لم يتوصلوا إلى أي اتفاق

توقيعها على اقتراح القانون، المختلط الذي اتفقا عليه مع القوات، فإن الأخيرة ستصبح في حل من تعهدهما معهما. وبناءً على ذلك، «لن تقف القوات مكتوفة الأيدي، بل ستؤيد أي اقتراح قانون يؤمّن صحة التمثيل، ولو كان مطلب النسبية الشاملة الذي يؤيده التيار الوطني الحر وحزب الله».

رئيس الجمهورية عن قوله، بسبب متطلبات موقعه الدستوري. كذلك من الواضح أنه يتسلح بموقفين: الأول، موقف حزب الله الداعم لإقرار قانون جديد للانتخابات من جهة، وموقف القوات اللبنانية التي أبلغت قيادة التيار بأنها، في حال تراجع تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي عن

انتشارهم، ولا سيما في لبنان الذي سيشارك منه العميد محمود عيسى (اللينو) على رأس وفد من المحسوبين عليه. ويأتي اللقاء بعد أشهر من لقاء مماثل عقد في القاهرة تحضيراً لخطة مواجهة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن) في المؤتمر العام للحركة الذي عقد أخيراً في رام الله. ويرجح أن يضع دحلان ومعاونوه خطة لمقارعة عباس في السلطة وفتح على السواء، ولا سيما بعد فشل دحلان في تحقيق خروقات في نتائج الانتخابات الفتاوية الأخيرة.

ضغوط على القضاء

يتهم فريق الدفاع الخاص برجل الأعمال أوسكار يمّين أصحاب شركة «هيبكو» من آل البساتني بممارسة ضغوط على مرجعيات قضائية لتعطيل صفقة شراء يمين لشركة «كورال» الخاصة بمحطات المحروقات، والتي يملكها رجل الأعمال السعودي محمد العامودي. وتبلغ قيمة الصفقة نحو 105 ملايين دولار أميركي.

دراسة مفصلة حول عمل الجهاز القضائي لناحية إنتاجيته والثغرات القائمة وأبرز الشواغر.

«إنترا» لتملك «الجمال»

تتكثف المفاوضات بعيداً عن الأضواء بين شركة «إنترا» المالية وإدارة مصرف «الجمال» بعد تقدم «إنترا» لطلب شراء «الجمال» بمبلغ 130 مليون دولار يتولى مصرف لبنان تأمينها له «إنترا» على قاعدة إنشاء شركة جديدة تملك «الجمال» تضم شخصيات محسوبة على مجموعة مراجع سياسية.



لقاء دحلاني في القاهرة

يلتئم عقد الفتاويين المناصرين للقيادي المفصول من حركة فتح محمد دحلان في القاهرة نهاية الأسبوع الجاري، بناءً على دعوة منه لمناقشة تحركاتهم في أماكن

100 مليار ليرة لدعم الإعلام المرئي

أكدت مصادر مصرفية حصول عدد من وسائل الإعلام المرئية على قروض مدعومة من مصرف لبنان بمبالغ كبيرة جداً. فقد رُصدت لخمس محطات قروض يبلغ مجموعها نحو 100 مليار ليرة، يفترض أن تُسترد خلال 16 عاماً بفائدة واحد في المئة. واللافت وفق المصادر أن القروض لم تعط كلها مقابل ضمانات مالية أو عقارية، بل مقابل ودائع جديدة ستضعها المحطات في حسابات بنكية بعد قبض الأموال.

الملفات القضائية العالقة

طلبت رئاسة الجمهورية من رئاستي مجلس القضاء الأعلى ومجلس شورى الدولة وديوان المحاسبة إيداعها لألحة بالملفات أو القضايا العالقة التي لم تبت بعد لأسباب إدارية أو قانونية أو ضغوط سياسية من مراجع رسمية أو غير رسمية. وأعدّ رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي جان فهد